بالاهداف العليا وعدم التفكير بقبول وجود اسرائيل لن يتغير في غياب عملية تفاوضية جدية. ولو بادرت الاطراف المعنية الى اجراء مفاوضات جادة، لأُتيح المجال، عندئذٍ فقط ، لـ م.ت.ف. ان تقبل حلاً وسطاً.

أدى التوازن في الاستراتيجية الفلسطينية بين المرونة وبين عدم المساس بالقضايا الاساسية (لا اعتراف، ولا تخلٍ عن الهدف النهائي)، في نظر ميشال، الى بروز «الدبلوماسية المأمونة». وتتمثل هذه الدبلوماسية في سعي م.ت.ف. (بدفع خاص من «فتح»، كما يؤكد المؤلف) الى توسيع دائرة القبول والتأييد لفكرة الدولة المصغرة والى رفض تقديم اية تنازلات اضافية أو فعلية لاسرائيل؛ اذ ان ذلك الاسلوب يزيد المكاسب السياسية بأدنى ثمن، أو مخاطرة داخلية. ويستعرض ميشال أقوال وكتابات ثلاثة فلسطينيين، هم خالد الحسن ووليد الخالدي وعصام السرطاوي، ليدل على نمط عمل ذلك التوازن، حيث عرض كل من هؤلاء أفكاراً معتدلة متقدمة، لكن بطرق أتاحت تبرير مواقفهم تجاه «المتطرفين». ولعل المؤلف، هنا، يظهر بعض السذاجة، اذ ان تغليف المقترحات المثيرة بلباس مقبول لدى المنافسين ليس بأمر جديد، أو غريب؛ فما أوضح، كمثال على ذلك، من تشجيع الوزير الاسرائيلي شمعون بيرس لفكرة مؤتمر سلام دولي للشرق الاوسط مقابل رفض رئيسه اسحق شامير، مما أدى الى شطب المشروع من أساسه في أيار (مايو) ١٩٨٧ ـ على عكس الوضع في المعسكر الفلسطيني، الذي كان أقر الفكرة إياها، قبل أسابيع، في الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني.

ويحاول المؤلف ان يقوّم الدبلوماسية الفلسطينية في التطبيق، من خلال دراسة ردود م.ت.ف. على خمس مبادرات سلمية، هي البيان السوفياتي ـ الاميركي المشترك العام ١٩٧٧ واتفاقيتا كامب ديفيد ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ والبيان الاوروبي العام ١٩٨٠ ومشروع الملك فهد ومبادرة بريجينيف العام ١٩٨١. وتشكل مناقشته هذه محتوى الفصل الرابع «في شراك الدبلوماسية الدولية»، فيلخّص هذه التجارب بالتأكيد ان م.ت.ف. كانت تنظر بايجابية الى أي مشروع سلمي. وكلما نجح هذا الاخير في «١ ـ كسب تأييد البلدان العربية وغير العربية التي تعترف بالمنظمة أو تقيم العلاقات الوثيقة؛ و ٢ ـ الاشارة الى مكافآت واضحة، أي الاستعداد لقبول م.ت.ف. كشريك متساوٍ في مفاوضات السلام وتأكيد حق الفلسطينيين بدولة»، كلما ازدادت قدرة م.ت.ف. على الاستخفاف بالتنازلات التي تقدم الى اسرائيل، وازدادت فرص حصول المشروع على تأييد م.ت.ف. اما اذا كانت ثمة عبرة للقارىء الفلسطيني، فهي المفارقة في مواقف تنظيمات «الرفض». فهذه التنظيمات اعترضت، بشدة، على مشروع فهد، لأنه ضمن حق «الاطراف كافة» (دون تمييز او ذكر لاسرائيل) بالعيش بسلام، بينما وافقت على مبادرة بريجينيف التي ذهبت الى أبعد من ذلك لتؤكد حق الاطراف كافة، بما فيها اسرائيل، بالعيش والسيادة. وربما كمن فارق هام في مصدر المشروع وموقف حلفاء م.ت.ف. الآخرين منه، وايضاً الموقع الذي يوليه للمنظمة ولقيام دولة مستقلة. وبالفعل، يظهر من دراسة ميشال ان مسألة قيام الدولة الفلسطينية غدت المعيار الجوهري لقياس أي اقتراح سلمي؛ حتى انها باتت القضية المحددة التي ترفضها اسرائيل والولايات المتحدة وتجعلانها حجر عثرة على درب السلام العادل.

يعود ميشال الى محاولة الربط بين العام والخاص في السياسة الفلسطينية، أي بين الاطار الدولي والاطار الفلسطيني، في الفصلين الخامس والسادس، اللذين يناقشان علاقة م.ت.ف. بالضفة الغربية تحت عنوان «م.ت.ف. والضفة الغربية: التحالف غير المستقر» و «م.ت.ف. والضفة الغربية: جسر فوق مياه مضطربة». ولا يوضح المؤلف أسباب تخصيص هذا الحجم من الصفحات لذلك الموضوع، ولا يبين موقع الضفة الغربية في سياق الدراسة السابقة؛ لكن لعل الدافع هو اهتمام ميشال التاريخي بالضفة، وسياستها. وعلى أي حال، فان الضفة الغربية هي موضع الصراع عملياً، سواء أقصدنا بذلك التنافس الثلاثي على النفوذ بين م.ت.ف. والاردن واسرائيل، أم قصدنا ان دولة مقبلة سوف تقام هناك؛ وهذا يجعل موقف أهل الضفة مؤثراً وذا حساسية بالنسبة الى قيادة م.ت.ف. ويمكن تلخيص نظرة ميشال، في هذا السياق، في ان م.ت.ف. و «فتح» خاصة، قد سعت، منذ منتصف السبعينات، الى السيطرة على القرار السياسي المتعلق بالضفة الغربية، وان تعيق تطور قيادات محلية قد تكون منافسة أو بديلة. وإذ يصعب التسليم باستنتاجاته أو منهجه التحليلي مسبقاً، فانه، على الرغم من ذلك، يجدر التأكيد ان دراسة ميشال تحتوي على معلومات وتقويمات مثيرة وشيقة.